

باستثناء مواد التحكيم والتظلمات

الشايح: توافق مع ديوان المحاسبة حول الـ «B.O.T»



حمود الحمدان وفيمصل الكندري وفيمصل الشايح ومحمد الجبري وصفاء الهاشم أثناء اجتماع اللجنة المالية

أكد رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايح أنه تم التوصل لتفاهم تام مع ديوان المحاسبة بشأن قانون الـ «B.O.T»، مشيراً إلى أنه لم يبق من القانون سوى المواد الخاصة بشأن التظلمات والتحكيم والتي سيتم الخروج برأي توافقي حولها يوم الأحد المقبل.

وأوضح الشايح في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة أمس، أن الديوان كان لديه بعض الملاحظات في السابق على قانون الـ «B.O.T» وسبق للجنة أن تداركت كل هذه الملاحظات وأخذتها بعين الاعتبار، مؤكداً أنه تم التوافق على جميع الملاحظات البالغ عددها 17 ملاحظة بالإجماع. وبشأن دخول قيمة الأرض الشايح إلى حق المنفعة هو ما أوضح في الاتفاق عليه، مشيراً إلى أن قيمة الأرض عادة ما تكون مكلفة وعالية وعلى سبيل

المثال إذا كانت قيمة المشروع 10 ملايين وقيمة الأرض 50 مليوناً فلا يعقل أن يضم المشروع قيمة أرض لا يستطيع المستثمر في الأصل التصرف فيها، علماً بأن العوائد ستكون على قيمة المشروع وليس قيمة الأرض. وأضاف أن ما تبقى من مواد القانون هي الخاصة بشأن التظلمات والتحكيم وسيتم الخروج برأي توافقي بشأنها في اجتماع الأحد المقبل، خصوصاً أن هناك رأياً في هذا الخصوص.

من جانب آخر دعا النائب فيصل الشايح وزير النفط د.علي العمير إلى سرعة تنفيذ الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الإدارية والذي ينص على إعادة الفورية لثلاثة موظفين إلى أماكن عملهم، والتي حرمهم منها قرار صدر عن وزير النفط الأسبق هاني حسين.

«الميزانيات» ناقشت حسابها الختامي

عبدالصمد: 186 مليون دينار إيرادات «المواصلات»

استغلال المساحات وتركيب الأجهزة الهوائية ما قوت على الوزارة إيرادات تقدر بمبلغ 3,429,517 ديناراً. وكذلك عدم تحصيل مستحقات الوزارة من منذ عدة سنوات والبالغه 1,2 مليون دينار. والعديد من الملاحظات الأخرى من مآخذ شابت من زيادة استغلال وتشغيل مواقع الخدمات الغذائية بمرج التحرير، وخدمة مواقف السيارات أيضا بالبرج، وكذلك الترخيص في اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال العديد من الشركات المتوقفة عن سداد القيم الإيجارية للمساحات المستغلة بمجمع الاتصالات وبرزج التحرير لفترات تصل إلى اثني عشر عاماً، إضافة إلى وجود مخزون قديم من الكيبيلات منذ 1993 لم يتم التصرف فيه. وأضاف عبدالصمد أننا ناقشنا ملاحظات المصروفات ومنها المآخذ التي شابت عقد المناقصة الخاصة بتوزيع البريد والبرقيات، باستخدام الشركة لسيارات تخالف النوع المحدد بالعقد، وعدم قدرة الوزارة على تطبيق غرامات التأخير، فضلاً عن ملاحظة عدم استخدام الوزارة حقها في فسخ وإنهاء عقد مناقسة استئجار زورق لأغراض المسح الهيدروغرافي مع إحدى الشركات على الرغم من تعثرها في التنفيذ مما يعرض الوزارة لأحكام قضائية ويحمل الميزانية أعباء مالية. وقمنا بتعليق بملاحظات شؤون التوظيف فقد تبين لنا أن الوزارة قامت بصرف مزايا مالية أخرى بالمخالفة للمادة 9 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007، وكذلك عدم إحكام الرقابة على صرف الرواتب والبدلات ما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغت 57778 ديناراً.

كتابة تقرير ديوان المحاسبة، وكذلك تباطؤ الوزارة في إنجاز مشروع تنفيذ مباني محطات وزن الشاحنات في المراكز الحدودية على الرغم من توافر الاعتمادات المالية اللازمة منذ عدة سنوات والبالغه 1,2 مليون دينار. والعديد من الملاحظات الأخرى من مآخذ شابت من زيادة استغلال وتشغيل مواقع الخدمات الغذائية بمرج التحرير، وخدمة مواقف السيارات أيضا بالبرج، وكذلك الترخيص في اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال العديد من الشركات المتوقفة عن سداد القيم الإيجارية للمساحات المستغلة بمجمع الاتصالات وبرزج التحرير لفترات تصل إلى اثني عشر عاماً، إضافة إلى وجود مخزون قديم من الكيبيلات منذ 1993 لم يتم التصرف فيه. وأضاف عبدالصمد أننا ناقشنا ملاحظات المصروفات ومنها المآخذ التي شابت عقد المناقصة الخاصة بتوزيع البريد والبرقيات، باستخدام الشركة لسيارات تخالف النوع المحدد بالعقد، وعدم قدرة الوزارة على تطبيق غرامات التأخير، فضلاً عن ملاحظة عدم استخدام الوزارة حقها في فسخ وإنهاء عقد مناقسة استئجار زورق لأغراض المسح الهيدروغرافي مع إحدى الشركات على الرغم من تعثرها في التنفيذ مما يعرض الوزارة لأحكام قضائية ويحمل الميزانية أعباء مالية. وقمنا بتعليق بملاحظات شؤون التوظيف فقد تبين لنا أن الوزارة قامت بصرف مزايا مالية أخرى بالمخالفة للمادة 9 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007، وكذلك عدم إحكام الرقابة على صرف الرواتب والبدلات ما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغت 57778 ديناراً.



عدنان عبدالصمد

صرح النائب عدنان سيد عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات وحساب الختامي بأن اللجنة عقدت اجتماعها صباح الأربعاء 29/1/2014 لمناقشة الحساب الختامي لوزارة المواصلات وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه عن السنة المالية 2012/2013. وحول الأرقام الفعلية الواردة بالحساب الختامي بلغت المصروفات الفعلية مبلغ 154,3 مليون دينار بوفر قدره 25,5 مليون دينار وينسبة 14,2٪ فيما بلغت الإيرادات التي تم تحصيلها 186,9 مليون دينار بزيادة قدرها 21,2 مليون دينار عن التقديرات المعتمدة بالميزانية وينسبة 12,8٪. وقمنا بتعليق بالملاحظات التي سجلها الديوان تأتي في مقدمة هذه الملاحظات ملاحظة عدم الرد على مكاتبات الديوان وهذه الملاحظة تستحق التوقف عندها لأنها فضلاً عن أنها متكررة في معظم الجهات الحكومية إلا أنها تمثل عائقاً أمام ديوان المحاسبة في أعمال الرقابة على الجهات الحكومية. أيضاً ضعف المقدرة التنفيذية للوزارة في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن الخطة وفقاً لما هو مخطط له مثل تأخر إنجاز مشروعات محطات الرقابة اللاسلكية ونظام إدارة الطيف الترددي والورشة الفنية

ضعف المقدرة التنفيذية للوزارة في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن الخطة وفقاً لما هو مخطط له مثل تأخر إنجاز مشروعات محطات الرقابة اللاسلكية ونظام إدارة الطيف الترددي والورشة الفنية

كما لاحظنا أن الديوان سجل ملاحظة عدم موافاة الديوان بنتائج التحقيق في شأن حرمان الخزائن العامة عن طريق نظام (JSAT) والتي تقدر بنحو 2,4 مليون دينار، وكذلك عدم قيام الوزارة بإبرام عقود



مبارك الخرينج

الخرينج يهنئ صاحب السمو الأمير بمناسبة الذكرى الثامنة لتوليها مقاليد الحكم

وجه نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج التهنية إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمناسبة الذكرى الثامنة على تولي سموه مقاليد الحكم وجاءت تهنية الخرينج كما يلي: أتقدم إليكم يا صاحب السمو بأسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة مرور السنة الثامنة على تولي سموكم لمقاليد الحكم في البلاد مجددين العهد والولاء لسموكم لمواصلة العمل

والجهد والعطاء لخدمة الوطن العزيز مستنيرين بتوجيهات سموكم الحكيمه، سائلين المولى تعالى أن يُديم على سموكم موفور الصحة والعافية لمواصلة قيادة مسيرة الخير والنماء للوطن العزيز، وأن يديم على الكويت استقرارها وعزتها تحت ظل القيادة الحكيمه لسموكم ولسمو ولي العهد الأمين حفظكم الله ورعاكم وأن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

العوضي يشيد بجهود رجال الداخلية في مكافحة المخدرات

من العراق، لافتاً إلى أن الخطط التي تضعها وزارة الداخلية نجحت أكثر من مرة في إفشال عدد من هذه العمليات المدمرة للوطن والإنسان، مبيّناً أن الكمية المضبوطة من مادة الحشيش خلال الستة أشهر الماضية بلغت نحو 700 كيلوغرام، كما بلغت كمية المؤثرات العقلية نحو 600 ألف حبة مختلفة الأنواع، وهذه الأرقام تعتبر مخيفة مقارنة بعدد السكان في الكويت. واختتم العوضي متمناً جهود نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد والوكيل المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحامد العوضي، وجميع ضباط وأفراد وزارة الداخلية، متوجهاً إليهم جميعاً بالشكر نيابة عن كل مواطن كويتي يسعى لمحاربة المخدرات وحماية أبنائه وبناته من براثن هذه الآفة القاتلة.

الإنحلال. وأكد العوضي أن الحكومة الكويتية تقابل هذه العملية بمكافحة سخية لرجال المباحث الشرفاء أسوة برجال الجمارك الذين يحصلون على خمسة آلاف دينار على الكيلو الأول من الهيروين المضبوط وثلاثة آلاف وخمسمائة دينار على الكيلو الثاني، مشدداً على أن رجال المباحث يخاطرون بحياتهم في كل مرة ليقون فيها القبض على المهربين لما تنطوي عليه مثل هذه العمليات من خطورة بالغة، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه يقوم بإعداد اقتراح برغبة برلماني لوضع الإطار القانوني لهذه المكافآت، كما بين العوضي أن تشجيع رجال المباحث ممثلين بالإدارة العامة للمباحث الجنائية والإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالمكافآت المادية والمعنوية أمر حمصي وضروري، خاصة أن الكمية المضبوطة تعتبر ثانياً أكبر شحنة مخدرات يتم تهريبها



كامل العوضي

أشاد عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي بالجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلها مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد صالح غنام العززي والمقدم محمد مصطفى قبازرد وجميع الضباط والأفراد المشاركين في الضبطية التي ساهمت في ضبط كمية كبيرة من المخدرات من الحشيش والأفيون تقدر بـ370 كيلوغراماً من المخدرات مخبأة في شاحنة يعودها وافر عربي قادمة من العراق تقدر قيمتها بأكثر من مليون دينار، إضافة لجهودهم السابقة في ضبط ما يزيد على 600 كيلوغراماً من المخدرات خلال المائة يوم السابقة وتقدر قيمتها بنحو مليون ونصف المليون دينار، مؤكداً أن هذه الكميات المضبوطة كان يمكن أن تؤدي بحياة الكثير من الشباب الكويتي وتدمر آلاف العائلات والأسر بالموت أو بالضيق أو



سيف العازمي

«المال العام» كلفت «المحاسبة» بإعداد تقرير عن «شل»

اجتمعت لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية كجنة تحقيق في قضيتي عقد شركة نفط الكويت وشركة شل، وتهريب وقود الديزل، وقال مقرر اللجنة النائب سيف العازمي: إن اللجنة بحثت الموضوعين بحضور وزير النفط د.علي العمير، وممثلين عن ديوان المحاسبة، مضيفاً أن اللجنة رأت تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير بشأن عقد شل ويقدم خلال شهر، ومخاطبة وزير العدل لتزويد اللجنة بإجراءات النيابة بعد إحالة تقرير لجنة قصصي

الحقائق إلى النيابة العامة من وزير النفط السابق. وتابع سيف العازمي: إن اللجنة بحثت في البند الثاني من جدول أعمالها موضوع تهريب الديزل ورات اللجنة تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير بشأن القضية خلال شهر. وزاد العازمي: إن اللجنة طلبت من ممثلي القطاع النفطي تزويدها بالتقرير الخاصة ولجان التحقيق التي تبحث موضوع تهريب الديزل، وطلب أيضاً من وزارة التجارة والصناعة والعدل تقديم التقارير بشأن القضية.

دولة الكويت
مجلس الأمة
National Assembly

مسابقة تصميم شعار لمجلس الأمة

يعلن مجلس الأمة عن تمديد مسابقة تصميم شعار خاص بمجلس الأمة وذلك وفقاً للضوابط والشروط المبينة أدناه.

أولاً: محتوى الشعار

- أن يعبر الشعار عن الحياة الديمقراطية في دولة الكويت ويستلهم التاريخ الممتد لها منذ تأسيس دولة الكويت مروراً بأول مجلس تشريعي عام 1921، وصولاً إلى المجلس التأسيسي عام 1962، وانتهاءً ببداية أول مجلس تشريعي عام 1963 وحتى الآن.
- يتم استخدام العالم الكويتية المناسبة لهذا الشعار.

ثانياً: مواصفات وشروط التصميم:-

- 1- أن يتسم الشعار بالإبداع والبعد عن التفاصيل.
- 2- استخدام أقل عدد ممكن من الألوان (2 إلى 3 بحد أقصى)
- 3- يجب ألا يتأثر الشعار عند استخدامه باللونين الأسود والأبيض.
- 4- أن يحتوي الشعار على اسم مجلس الأمة.
- 5- اسم الجهة هو: مجلس الأمة National Assembly
- 6- أن يكون الشعار قابلاً للتمييز إذا تمت مشاهدته مقلوباً من اليسار إلى اليمين.
- 7- أن تكون الأعمال الفنية للشعار أصلية ولا تحتوي على رسومات أصلية (Clipart).
- 8- أن يكون الشعار قابلاً للتمييز إذا تم تكبيره أو تصغيره.
- 9- أن يكون الشعار قابلاً للاستخدام في كل زمان ومكان وأن يبتعد عن النزعة (أو الموضة).
- 10- يؤخذ بعين الاعتبار كافة الأماكن والمواد التي يمكن أن يعرض الشعار عليها.
- 11- يجب عدم استخدام التأثيرات الموجودة في الفوتوشوب أو أي تأثيرات أخرى، علماً بأن أي اقتباسات من شعارات أخرى ستلغى التصميم.
- 12- إذا احتوى الشعار على رموز وأيقونات إلى جانب الكتابات والنصوص يجب التأكد من ألا يطغى جزء على آخر.
- 13- يقدم الشعار على خلفية بيضاء.
- 14- يحق لمجلس الأمة تعديل الشعار بما يراه مناسباً، ويتم التعديل مع مصمم الشعار، وتنقل ملكيته إلى المجلس بعد اعتماده واختياره.

ثالثاً: شروط الملف:-

- 1- يجب أن يكون الشعار على شكل (adobe illustrator) أو EPS أو تم تصميمه بجسود وضوح عالية (3600 px 3600 px) حتى يتسنى تكبيره إلى نسب ضخمة.
- 2- في حال استخدام خطوط نصية خاصة، يجب ذكر اسم الخط في ملخص الشعار.
- 3- تقديم وصف مكتوب للشعار.
- 4- مله استمارة تعريف التقديم بالتصاميم الموجودة على موقع مجلس الأمة الإلكتروني www.kna.kw ورافاقها مع التصميم حين تقديمه.

رابعاً: اختيار الفائز :-

- 1- تكلف لجنة التحكيم باختيار أفضل شعار متوافق مع الشروط والمواصفات أعلاه.
- 2- سيتم منح المشارك الفائز بتصميم أفضل شعار مكافأة مالية بقيمة 5 آلاف دينار.
- 3- تسلم التصاميم لإدارة مكتب الأمين العام في مجلس الأمة، علماً بأن آخر موعد لتسليم التصميم هو 2014/3/31.

..ويحذر العمير من الخضوع للضغوط والابتزاز من عاملي النفط

أوضح أن الميزانية تحمل تكاليف باهظة جدا وارقام مبالغ فيها بالنسبة لمكافآت العاملين في القطاع النفطي، ونحن في الميزانيات اكدنا على ضرورة ارساء قواعد العدالة والمساواة بين جميع العاملين في الدولة ككل وفي جميع الجهات الحكومية.

وزاد بقوله: نحن كلنا امل بالعاملين في القطاع النفطي، وهناك كثيرون متتبعون تماما باهمية الا يتعرض الوزير لضغوطات وابتزاز، ونحن نقدر موقف اولاء، ونحن على يقين ان الخلفين العاملين في هذا القطاع سيقدرون المسؤولية التي يتحملونها، ونأمل الاجتماع مع الوزير قريبا لبحث الموضوع.

وأفاد عبدالصمد بأن هناك فرقا شاسعا بين ما يتقاضاه القيايدون في القطاع النفطي وبقية الموظفين، ان تصل مكافآت القيايدون واليونص والمشاركة في النجاح الى مبالغ كبيرة جدا نسبة الى العاملين في القطاع النفطي وبالذات في اليونص السنوي.

وكشف عبدالصمد عن انه: في ميزانية 2014/2013 عدد وظائف العاملين في القطاع الحكومي من وزارات وادارات 336216 موظفا بجملة رواتب 5193 مليون دينار بمتوسط اجر شهري للفرد 1287 دينار، ولكن في القطاع النفطي هناك 19783 موظفا بجملة رواتب 1,3 مليار دينار بمتوسط اجر شهري للفرد 5476 دينار، معتبرا ذلك هوة كبيرة جدا. وقال عبدالصمد ان: 6,310,000 دينار كانت قيمة مكافأة مشاركة النجاح لميزانية 2012/2011 بنسبة 1400 من الراتب، في حين ان النسبة المستحقة لهم حسب قرار مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية المنظم لصرف المكافاة هي 250٪ فقط من الراتب، مبيّنا ان هناك زيادة عن الحد الاقصى المسموح به وهو خمسة رواتب اذ كان هناك تجاوز بصرف تسعة رواتب للبعض خلافا للوائح.

شدد النائب عدنان عبدالصمد على عدم قبوله بما يثار من جدل اليوم في القطاع النفطي والضغوطات والتهديد بالاضراب ومحاولات التأثير على قرار وزير النفط في هذا القطاع الحساس، مع احترامنا واعتزازنا بجميع العاملين في القطاع النفطي.

وقال عبدالصمد في تصريح صحفي: سبق ان اوصينا في لجنة الميزانيات بضرورة توفير العدالة والمساواة بين القطاع النفطي وبقية العاملين في الدولة بمختلف الجهات الحكومية. وشدد بقوله: نحدد الاخ الوزير من الخضوع لهذه الضغوطات والابتزاز غير المقبول اطلاقا لان الفرق شاسع ما بين عاملي النفط والعاملين المماثلين لهم في الجهات الحكومية الأخرى، مضيفاً بقوله: وما سمعناه من قرار لوقف الاجازات في النفط تحسبا لاي ظرف طارئ قرار صائب وتشديد فيه.

وتابع بقوله: اخشى ما اخشاه وهي كلمة للوزير الاخ الغاضل على العمير «هناك من القيايدون من يعطون الضوء الاخضر لمثل هذه الضغوطات والابتزازات، ديربلك يا وزير وابتح عن اولاءك الذين يدعمون هذا التهديد والابتزاز».

وأضاف: اذا ترك الحبل على الغارب فستخرج لنا غدا مؤسسات مليارية تطالب ايضا في مكافاة النجاح كالهبة العامة للاستثمار وما سواهم، فإن كانت قضية مكافاة النجاح خاضعة لما حقق من ايرادات مقابل المصروفات فمن يعمل في تلك المؤسسات سيطلبون ايضا.

وأشار الى ان القطاع النفطي به نسبة الرواتب والمكافآت واليونص وما يسمى بالمشاركة في النجاح بنود تمثل نسبة كبيرة جدا، وهناك اخلال بمبادئ العدالة والمساواة بين رواتب العاملين بالقطاع النفطي مقارنة بمن يماثلهم تماما في قطاعات حكومية أخرى، لدرجة ان كل الكويتيين يودون الانتقال من القطاع الحكومي الى القطاع النفطي.

شدد النائب عدنان عبدالصمد على عدم قبوله بما يثار من جدل اليوم في القطاع النفطي والضغوطات والتهديد بالاضراب ومحاولات التأثير على قرار وزير النفط في هذا القطاع الحساس، مع احترامنا واعتزازنا بجميع العاملين في القطاع النفطي.

وقال عبدالصمد في تصريح صحفي: سبق ان اوصينا في لجنة الميزانيات بضرورة توفير العدالة والمساواة بين القطاع النفطي وبقية العاملين في الدولة بمختلف الجهات الحكومية. وشدد بقوله: نحدد الاخ الوزير من الخضوع لهذه الضغوطات والابتزاز غير المقبول اطلاقا لان الفرق شاسع ما بين عاملي النفط والعاملين المماثلين لهم في الجهات الحكومية الأخرى، مضيفاً بقوله: وما سمعناه من قرار لوقف الاجازات في النفط تحسبا لاي ظرف طارئ قرار صائب وتشديد فيه.

وتابع بقوله: اخشى ما اخشاه وهي كلمة للوزير الاخ الغاضل على العمير «هناك من القيايدون من يعطون الضوء الاخضر لمثل هذه الضغوطات والابتزازات، ديربلك يا وزير وابتح عن اولاءك الذين يدعمون هذا التهديد والابتزاز».

وأضاف: اذا ترك الحبل على الغارب فستخرج لنا غدا مؤسسات مليارية تطالب ايضا في مكافاة النجاح كالهبة العامة للاستثمار وما سواهم، فإن كانت قضية مكافاة النجاح خاضعة لما حقق من ايرادات مقابل المصروفات فمن يعمل في تلك المؤسسات سيطلبون ايضا.

وأشار الى ان القطاع النفطي به نسبة الرواتب والمكافآت واليونص وما يسمى بالمشاركة في النجاح بنود تمثل نسبة كبيرة جدا، وهناك اخلال بمبادئ العدالة والمساواة بين رواتب العاملين بالقطاع النفطي مقارنة بمن يماثلهم تماما في قطاعات حكومية أخرى، لدرجة ان كل الكويتيين يودون الانتقال من القطاع الحكومي الى القطاع النفطي.